



الدمخي: الكويت وكوريا الجنوبية متشابهان بالحياد وحل النزاعات سلميا



د. عادل الدمخي ونائب المرادس وعبدالله فهد مع أعضاء من البرلمان الكوري الجنوبي

أكد رئيس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الخامسة النائب د. عادل الدمخي أهمية زيارة الوفد الكويتي لكوريا الجنوبية، مشيراً إلى دورها في توطيد العلاقات وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين. جاء ذلك في تصريح صحفي للدمخي أمس عقب لقاءين منفصلين مع نائب رئيس البرلمان الكوري لي جو يونغ، والسكرتير التنفيذي للجنة الخارجية والتوحيد في البرلمان الكوري تشونغ بانغ سوك حضرهما النائبان عبدالله فهد العنزي ونائب المرادس العجمي. وأضاف أن هناك علاقات سياسية مميزة تربط الكويت وكوريا الجنوبية، لافتاً إلى أن البلدين متشابهان في

برلمانيون: زيارة الوفد الكويتي للتشيك تعزز العلاقات والتعاون المشترك



شعب المويزي وماجد المطيري وعبد الوهاب الباطين بتوسطون أعضاء من البرلمان التشيكي

رحب برلمانيون كويتيون وتشيكويون بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات معتبرين أن زيارة وفد مجموعة الصداقة الكويتية - التشيكية إلى براغ من شأنها توطيد العلاقات البرلمانية وتوثيق مجالات التعاون المشترك بين البلدين. جاء ذلك في تصريحات صحافية خلال مائدة غداء أقامها سفير الكويت لدى جمهورية التشيك راش الهاجري على شرف الوفد الكويتي برئاسة النائب شعب المويزي وعضوية النواب أسامة الشاهين وعبد الوهاب الباطين وماجد المطيري وسعود الشويهر وحضرها رئيس مجموعة الصداقة التشيكية الكويتية البرلمانية النائب الدكتور ديفيد كاسال. وقال المويزي إن زيارة الوفد تهدف للكويتي إلى الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصحية والثقافية إلى جانب دعم المصالح الكويتية وتعزيزها. وأوضح أن الوفد سيبحث خلال الزيارة دعم الجانب التشيكي لملف إعفاء المواطنين الكويتيين من تأشيرة دخول دول الاتحاد الأوروبي (شنغن) وتسهيل إقامة المواطنين الكويتيين الذين يتلقون العلاج في التشيك وغيرها من قضايا التعاون الثنائي. وأضاف أن الزيارة تهدف إلى تعزيز العلاقات البرلمانية والتنسيق البرلماني بين المؤسسات التشريعتين في المحافل الدولية بما يخدم القضايا ذات الاهتمام المشترك فضلاً عن تبادل وجهات النظر مع الجانب التشيكي حيال

العدساني: مستمر في كشف العطايا



رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني استمراره في متابعة وكشف التفاصيل المتعلقة بالعطايا ونضخ الحسابات لبعض النواب الحاليين والسابقين، ومحاسبة أي وزير يتقاسم عن أداء واجباته في هذا الصدد. وقال العدساني في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة: «أؤكد أنني مستمر في كشف قضية نضخ الأرصدة ومتابعها والمحاسبة ووزير الداخلية المسؤول عن جهاز أمن الدولة ووزير المالية المسؤول عن وحدة التحريات المالية»، موضحاً أن أي بلاغ من البنوك عن نضخ حسابات مالية أو شبهة غسل أموال يتم إخطار وحدة التحريات المالية التي تستعين بجهاز أمن الدولة وهو بدوره يرفع التقرير إلى الوحدة ومن ثم يتم الإحالة إلى النيابة العامة في حال وجود شبهة أو التهمة. وأكد ضرورة كشف المتورطين وفي حال التقاعس أو الإهمال أو التراخي أو الكيل بمكيايبن فستتم محاسبة الوزراء المختصين، موضحاً أن الضغط على الوزراء يهدف إلى إتمام إجراءات فحص السجلات لإحالة هذا الملف إلى الجهات القانونية. وأوضح أن هناك جزءاً آخر مختلف عن نضخ الحسابات وهو المتعلق بعطايا النواب الذي أجرى ديوان المحاسبة فيه تحقيقاً متكاملاً، مبيناً أنه طالب بدوره بإحالة هذا الملف للجنة الميزانيات والحساب الختامي لفحص الباب الثامن والمنافع الاجتماعية والأموال الأخرى. ورداً على سؤال عن ما نشر في إحدى الصحف عن رفع قضية من قبل أحد المحامين بخصوص قضية نضخ الحسابات وأنه يطلبه كشاهد في هذه القضية، قال العدساني:

اللجنة ستعد تقريراً متكاملاً بعد النظر في تقارير عدة وردت من الجهات الحكومية

«المرافق العامة» لإدارة سوق المباركية من قبل الدولة

وقال الهدية إن بلدية الكويت أوضحت أن رؤية الكويت 2033 تتضمن إزالة المجمع، وأكدت في الوقت ذاته أن هذا الأمر قد وضع ضمن المخطط الهيكلي منذ عام 2011. وأوضح أن إدارة املاك الدولة أكدت أن الأمر محسوم إذ إن المجمع تم تجميعه بالكامل وتم تسليم أصحاب الشقق السكنية مبالغ الترخيم، لافتاً إلى أن اللجنة ستنظر في التقارير التي زودت بها من قبل مختلف الجهات وتعد تقريراً متكاملاً تحيله للمجلس ليتخذ ما يراه مناسباً.

الموقف الحكومي في هذا الأمر جانبه الصواب. من جانب آخر، أوضح الهدية أن اللجنة نظرت في تكييفها من قبل المجلس بدراسة موضوع إزالة مجمع الصواري السكني واستمعت إلى آراء الجهات المعنية. وبين أن الجهات الحكومية أكدت أن مجلس الوزراء هو الجهة المعنية وقد اتخذ قراره بإزالة الموقع، بينما لا يزال المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب متمسكاً برأيه بضرورة أن يضم المجمع للمعالم التراثية.

الدولة من أجل حماية صغار المستثمرين من زيادة الإيجارات. ورأى الهدية أن سوق المباركية يعد وجهة سياحية للبلد ويجب المحافظة عليه بما فيه من أنشطة تجارية، مؤكداً أن الشركة المستثمرة تهدف إلى الربح ما أدى إلى تغيير أنشطة كثيرة في (المباركية). وأشار إلى أن الحكومة ترى أن الموضوع طرح من خلال مزايده وبالتالي يحق للشركة رفع الإيجارات وأن على من يتضرر من المستأجرين اللجوء للقضاء، معتبراً أن

وهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبلدية الكويت بالإضافة إلى ممثل أصحاب المحلات المتضررة. وأضاف أن تلك الجهات زودت اللجنة بالتقارير والعقود التي لديها فيما يخص سوق المباركية، مؤكداً أن اللجنة ستعقد اجتماعات أخرى لبلورة الموضوع والخروج بتوصيات ترفع للمجلس في تقرير متكامل بهذا الخصوص. وأكد حرص اللجنة على ألا يطرح هذا الموضوع من قبل الحكومة بمزايده بل يجب أن يدار سوق المباركية من قبل

ناقشت لجنة المرافق العامة خلال اجتماعها أمس موقف الحكومة تجاه الزيادة الخيالية في أسعار إيجارات المحلات في سوق المباركية، واستمرار قرار الحكومة هدم وإزالة مجمع الصواري السكني رغم معارضة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لهذا القرار بالاتفاق مع إدارة أملاك الدولة. وقال رئيس اللجنة المرافق العامة النائب محمد الهدية في تصريح صحفي إن الاجتماع تم بحضور عدد من الجهات المعنية ممثلة بإدارة املاك الدولة

«الميزانيات»: «أمانة التخطيط» مسؤولة عن تنفيذ مشاريع التنمية وتوفير الطاقات البشرية لإدارتها

الأمانة في قضية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل. وأكد أن ذلك يأتي في ظل توفر العديد من الدراسات والإحصائيات المتعلقة بالوظائف وعدد الخريجين ومن ينتظر دوره في ديوان الخدمة المدنية وبعض الاختصاصات المشبعة في السوق كونها أحد القطاعات المعنية بإعداد الخطط وتنمية المجتمع. وأكد عبدالصمد أن اللجنة أبدت استغرابها ما يخص نقل الاختصاصات المقرر نقلها وفقاً للقانون إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة دون نقل موظفيها ويقانهم في الأمانة دون أي أعمال تسند لهم وعدم اتخاذ الأمانة إجراءات جادة لمعالجة هذا الأمر.

البشرية والاستفادة منها بدلاً من استمرار مثل هذه التعاقبات مع شركات قد تستولي على أية معلومات سرية خاصة بنظم المعلومات في الجهات الحكومية، ناهيك عما تتحملة الميزانية من أعباء إضافية نتيجة أي تعديلات على هذه العقود. وأوضح أن اللجنة أكدت مسؤولية الأمانة العامة للتخطيط والتنمية في تنفيذ مشاريع الخطة التنموية بالكامل مع توفير الطاقات البشرية التي تدير تلك المشاريع وتنفذها خاصة أن هناك العديد من المشاريع المنجزة والتي تأخر تشغيلها مثل مستشفى جابر وغيرها. وأشار عبد الصمد إلى أن اللجنة ناقشت أهمية دور



رياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي

ديوان الخدمة المدنية. ولفت إلى أن ديوان الخدمة المدنية لا يمانع قيام الجهات الحكومية بالإعلان عن حاجاتها الوظيفية من الخبرات، بالإعلان عنها بموافقتها وبالتالي فتح

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الحساب الختامي للأمانة العامة للتخطيط والتنمية عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن (الميزانيات) ناقشت قيام الأمانة العامة للتخطيط والتنمية بتجاوز قيد ربط الميزانية والذي نص على عدم جواز تحميل بند استشارات بمصاريف مرتبطة بالباب الأول. وأضاف عبدالصمد إن هذا التجاوز تم من خلال استمرارها في تعيينات بعض الخبرات من غير الكويتيين بمبررات عدم توفرها من قبل



مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences

جائزة الكويت لعام 2019 دعوة للتشجيع

تدعو مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والهيئات العلمية والأفراد (انظر البندين 3-4 أناه) لتقديم ترشيحاتهم من العلماء والباحثين الكويتيين والعرب لجائزة الكويت لعام 2019 في المجالات الأربعة التالية:

وموضوعات جائزة الكويت لعام 2019 في المجالات الأربعة هي كما يلي:

العلوم الأساسية:	(الرياضيات - وتشمل ولا تقتصر على؛ الرياضيات البحتة، الرياضيات التطبيقية، الهندسة، والتوبولوجيا، الرياضيات الاكتوارية، الإحصاء)
العلوم التطبيقية:	(البيئة - وتشمل ولا تقتصر على؛ التغير المناخي، التصحر، التنوع البيولوجي، إدارة النفايات، الصحة البيئية)
العلوم الاقتصادية والاجتماعية:	(العلوم الاجتماعية - وتشمل ولا تقتصر على؛ علم الاجتماع، علم النفس، العلوم السياسية علاوة على العلوم الاجتماعية البيئية الحديثة)
الفنون والآداب:	دراسات في اللغات الأجنبية وآدابها

تقدم المؤسسة في كل مجال من المجالات المذكورة* جائزة مقدارها 40,000 د.ك (حوالي 135 ألف دولار أمريكي).

ويتم منح جائزة الكويت وفق الشروط التالية:

1. أن يكون المرشح عربي الجنسية ولديه ما ثبت منشأه العربي، من خلال شهادة ميلاد في بلد عربي أو جواز سفر عربي صالح. ويرفق مع طلب التقدم ما يثبت ذلك.
2. أن يكون الإنتاج مبتكراً وذا أهمية بالغة بالنسبة إلى المجال المقدم فيه ومنشوراً خلال السنوات العشرين الماضية. ويشتمل الإنتاج العلمي على ما يلي: أبحاث منشورة أو مقبولة للنشر في مجالات علمية محكمة وكتب مؤلفة أو مترجمة أو فصول منشورة في كتب على أن يتمتع الكتاب بترقيم دولي معتمد (ISBN) ولا تدخل رسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث المستقلة منها في تقييم الإنتاج العلمي للمرشح.
3. تقبل المؤسسة ترشيحات الجامعات والهيئات العلمية، كما يحق للأفراد الحاصلين على هذه الجائزة ترشيح من يرونه مؤهلاً لنيلها، ولا تقبل ترشيحات الهيئات السياسية.
4. تقبل المؤسسة طلبات الترشح الذاتي على أن يكون التقديم مشفوعاً بقائمة تضم خمسة مَرَكِين : أربع شخصيات أكاديمية أو بحثية ومؤسسة علمية واحدة، وستخاطب المؤسسة ثلاثاً من هذه القائمة لتقديم خطابات ترقية للمتقدم (إثنان من الشخصيات الأكاديمية والمؤسسة العلمية).
5. قرارات مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي نهائية ولا يجوز الاعتراض عليها.
6. تعبئة طلب الترشح للجائزة ويرسل مع جميع أعمال المتقدم إلكترونياً. ويمكن الحصول على طلب الترشح من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة www.kfas.org. يعياً الطلب في مجالي العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية بالغة الإنجليزية. يرسل الطلب مع الأعمال وفق ملفات PDF، بواسطة مواقع خدمات التخزين السحابية مثل (Google drive Dropbox - OneDrive) وترسل على البريد الإلكتروني لمكتب الجوائز prize@kfas.org.kw
8. تقبل الترشيحات حتى نهاية شهر يونيو 2019

للإستفسار بشأن الجائزة يرجى الإتصال على +965-22270465 فاكس: +965-22270462
و البريد الإلكتروني لمكتب الجوائز: prize@kfas.org.kw

*مواضيع مجالات الجائزة تتغير سنوياً.